

أثر مؤشرات الأداء المالي على سياسة توزيع الأرباح: دراسة بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023)

The Impact of Financial Performance Indicators on Dividend Distribution Policy: Study of Cairo Amman Bank During the Period (2014-2023)

بن زغدة حبيبة¹، بوشويط فيروز²

¹ قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر. Benzeghda1986@gmail.com

² قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر. feyrouzmajis@gmail.com

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الأداء المالي على سياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي من أجل توضيح المفاهيم النظرية لمؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع الأرباح، والمنهج القياسي من خلال تحليل البيانات ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الأداء المالي متمثلة في العائد على الأصول، ونسبة المديونية، ومؤشر كفاية رأس المال تفسر 04.6% من التباين الحاصل في سياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان. كما توصلت كذلك إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين العائد على الأصول وسياسة توزيع الأرباح وكذلك بين مؤشر كفاية رأس المال وسياسة توزيع الأرباح. وتوصلت أيضا إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين نسبة المديونية وسياسة توزيع الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الربحية؛ سياسة توزيع الأرباح؛ مؤشر كفاية رأس المال؛ نسبة المديونية؛ بنك القاهرة عمان.

معلومات حول المقال

تاريخ المقال

الاستلام: 17 فيفري 2025

القبول: 28 جوان 2025

النشر: 30 جوان 2025

المؤلف المراسل

بن زغدة حبيبة

البريد الإلكتروني:

Benzeghda1986@gmail.com

حقوق النشر © 2025، المركز الجامعي

عبد الحفيظ بوصوف، ميلة. هذه مقالة

ذات وصول مفتوح بموجب ترخيص CC

BY-NC-ND.

الاقتباس المقترح

بن زغدة، ح. بوشويط. ف (2025). أثر

مؤشرات الأداء المالي على سياسة توزيع

الأرباح: دراسة بنك القاهرة عمان خلال

الفترة (2014-2023)، مجلة اقتصاد المال

والأعمال، المجلد 9، العدد 2، ص ص

114-128.

DOI : 10.58205/fber.v9i2.1980

Abstract: This study aimed to determine the impact of financial performance indicators on the dividend distribution policy of Cairo Amman Bank during the period (2014-2023). The descriptive approach was used to clarify the theoretical concepts of financial performance indicators and dividend policy, and the standard approach was used by analyzing the data using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program. The study found that financial performance indicators, represented by the return on assets, the debt ratio, and the capital adequacy index, explain 04.6% of the variation occurring in the dividend distribution policy of Cairo Amman Bank.. It also found that there is a non-significant inverse relationship between return on assets and dividend policy, as well as between the capital adequacy index and dividend policy. It also found that there is a direct, non-significant relationship between the debt ratio and the dividend distribution policy.

Keywords: Cairo Amman Bank ; Capital Adequacy Index; Dividend Distribution Policy; Indebtedness Ratio; Profitability.

م إ م أ

1. مقدمة

114

يعتبر تعظيم قيمة المنشأة أحد أهم الأهداف التي تسعى الإدارة العليا للمنشأة إلى تحقيقها من خلال مجموعة من السياسات والقرارات التمويلية والتشغيلية التي تتخذها، ويعتبر تحقيق الربح أحد المؤشرات الدالة على تعظيم قيمة المنشأة، وبالتالي تعظيم ثروة الملاك. وتعد سياسات توزيع الأرباح من السياسات المالية التي توليها منشآت الأعمال أهمية خاصة، نظرا لأثرها على كل من المراكز المالية للمنشأة والمساهمين على حد سواء.

ينظر إلى توزيعات الأرباح النقدية بأنها بمثابة العائد الذي يحصل عليه المساهمون مقابل احتفاظهم بأسهم المنشأة وتحملهم لمخاطر الاستثمار فيها، أما الأرباح غير الموزعة، على اختلاف أشكالها، فتمثل مصدراً تمويلياً هاماً للمنشأة. لذلك فإن إشكالية الوصول إلى سياسة متوازنة لتوزيعات الأرباح، بما يشبع للمستثمرين رغباتهم ويحقق لهم طموحاتهم، وتحفظ في الوقت ذاته للبنك مصالحه الذاتية، والتي قد تتعارض في بعض الأحيان مع مصالح المساهمين ورغباتهم، هي بمثابة هدف رئيسي تسعى الإدارة العليا للمنشأة تحقيقه فسياسات توزيع الأرباح يجب أن تراعي عوامل عدة، بعضها خاص بالمساهمين، والبعض الآخر متعلق بوضع المنشأة الحالي وخطط عملها ومدى مقدرتها المستقبلية على الاستمرار في تحقيق الربح.

1.1. إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المستثمرين في البورصة يجدوا صعوبة في فهم سياسات توزيع الأرباح للبنوك، ولما كانت المؤشرات المالية أداة قياس واسعة الانتشار للتعرف على أداء منشآت الأعمال، فإن هذه الدراسة ستحاول البحث عما إذا كانت إدارة بنك القاهرة تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية في وضع سياسة توزيع الأرباح النقدية أم أنها لا تعطي تلك المؤشرات أية أهمية وعليه فالإشكالية التي يتمحور عليها هذا البحث هي: هل توجد علاقة تفسيرية معنوية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023)؟

وبغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية أعلاه، فقد تم وضع الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تفسيرية معنوية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023).

وتنبثق عنها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023).

فرضية الوجود H_1 : توجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع أرباح بنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023).

2.1. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول استكشاف فيما إذا كان بنك القاهرة عمان يأخذ بالحسبان المؤشرات المالية للأداء المالي كعامل مؤثر في وضع سياساته المتعلقة بتوزيعات الأرباح النقدية، وبالتالي إفادة المستثمرين بإمكانية التنبؤ بتوزيعات الأرباح المستقبلية للبنك وأثر ذلك على استثماراته في ذلك القطاع، أم أنه لا يعطي للمؤشرات المالية أية أهمية عند وضع تلك السياسات.

3.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة ما إذا كان للمؤشرات المالية أثر في تحديد سياسة توزيع الأرباح النقدية المتبعة في بنك القاهرة عمان، أم أن تلك السياسة توضع دون أي اعتبار لتلك المؤشرات؛

- تحديد ما إذا كان هناك نسبة، أو نسب مالية محددة، لها اثر ملموس على سياسة توزيع الأرباح النقدية في بنك القاهرة عمان.

4.1. الدراسات السابقة

- دراسة (Bouresli & Fayez, 2005): تناولت محددات سياسة توزيع الأرباح النقدية في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد أشارت إلى وجود اختلاف كبير بين الشركات الموزعة للأرباح النقدية من حيث الربح التشغيلي والفرص الاستثمارية وحجم الأصول والمديونية، فالشركات الموزعة للأرباح تميزت بربحية مرتفعة لديها ونسبة السوقية إلى الدفترية أعلى وبمديونية أقل. فالعامل الرئيسي المؤثر في قرارات توزيع الأرباح في الشركات الكويتية هو الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية، كما توصل الباحثان أيضا إلى أن الشركات الموزعة للأرباح لديها فرص نمو أعلى من غيرها وهذا يناقض توقعات نظرية التدفقات النقدية الفائضة.

- دراسة (Fakhra, Sajid, & Muhammad, 2013): تناولت تحليل العوامل المؤثرة على قرارات

الشركات بخصوص توزيع أرباح على الشركات المالية وغير المالية، وذلك من خلال إختبار ما إذا كان هناك فرق بين الخصائص المالية للشركات التي تقوم بتوزيع أرباح وبين الشركات التي لا تقوم بالتوزيع، وذلك للشركات المدرجة في بورصة كراتشي بالتطبيق على مؤشر Kse-10، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين كل من السيولة والرافعة المالية، ونصيب السهم من الأرباح، والحجم وبين توزيعات الأرباح، وإلى أن ربحية السهم، وربحية الشركة، والحجم، تزيد من احتمالات الشركة لدفع توزيعات الأرباح، في حين أن فرص النمو تقلل من دفع توزيعات الأرباح.

م إ م أ

116

- دراسة (نادرو حيدر، 2015): تناولت العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للمؤسسات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. هدفت إلى البحث عن العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح النقدية للمؤسسات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى أن كل من الربحية والسيولة ليستا ذات أثر معنوي، في حين أن الفرص الاستثمارية تؤثر سلبا على قرار توزيع الأرباح.

- دراسة (Cheng-Wen, Hui-Hsin, San-Jung, & Tuyet Nhu Huynh, 2022): هدفت الدراسة إلى البحث عن محددات سياسة توزيع الأرباح في بورصة فيتنام وتحديد ما هو النموذج الأكثر اتساقا لفحص العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح. توصلت الدراسة إلى أن الربحية، حجم المؤسسة، الرافعة المالية، السيولة، التدفق النقدي الحر لها تأثير كبير في حين أن النسبة الحالية وربحية السهم لهما تأثير ولكن ليس مهما تجاه نسبة توزيع الأرباح، كما تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر اتساقا لفحص العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. إطار مفاهيمي حول الأداء المالي ومؤشراته

1.1.1. تعريف الأداء المالي: تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الأداء المالي، نذكر أهمها:

- الأداء المالي: هو وصف لوضع المنشأة الآن، وتحديد للاتجاهات التي يتم استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة (حسن و مؤيد، 2003، ص 234).

- الأداء المالي: هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة لديها، وتقاس هذه القدرة من خلال القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والإداري والفني خلال مدة زمنية معينة (فيصل، 2008، ص 233).

- الأداء المالي: هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مالية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة (بن خروف، 2009، ص 77).

- الأداء المالي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة (تومي، 2021، ص 601).

من خلال التعريفات أعلاه يمكن القول أن الأداء المالي يعبر عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة حتى تضمن تحقيق أفضل النتائج المالية.

2.1.2. أهمية الأداء المالي:

- تنبع أهمية الأداء المالي من كونه الهدف الأهم للشركة، فالأداء المالي المتفوق يعد هدف الشركات الأساسي، ويمكن تحقيق الأداء المالي المتفوق حيث يتيح هذا الأخير للشركة الموارد المالية اللازمة لاقتناء الفرص، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم (محمدي، 2018، ص 55)؛

- كما يعتبر الأداء المالي استراتيجية مهمة يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية، أما أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف (وائل محمد و طاهر محمد، 2008، ص 43)؛

- كما تعد أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال ما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة (محصول و موصو، 2019، ص 123).

3.1.2. مؤشرات قياس الأداء المالي: لا يمكن أن تقوم مؤسسة بتحليل الجيد لأدائها إلا إذا تمكن المسيرين من اختبار المعايير والمؤشرات الجيدة واختبار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تحليل أدائها (عشي، 2002، ص 37).

ومن المهم تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمنشأة لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها إلى مقارنتها مع معيار معين وهناك أربع معايير رئيسيين للأداء المالي:

✓ **المعايير التاريخية:** وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية (أسعد، 2012، ص 78).

✓ **المعايير القطاعية:** يستفيد المحلل بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط Average لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة خاصة وأن المنشآت تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

✓ **المعايير المطلقة:** هي معايير تقيس سيولة المؤسسة في الأجل القصير، يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة، حيث تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة وتتمثل المعايير المطلقة في النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار ودقة التحليل وأغراض المحلل، ويعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلاً لابتعادها على المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المنشآت وهي لذلك قد تنفع لبعضها، وقد لا تكون مؤشراً جيداً في البعض الآخر.

✓ **المعايير المستهدفة:** تقوم الإدارة مسبقاً بوضع خططها السنوية بإعداد مجموعة من المؤشرات المستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن خطتها وعليها يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي بالصحة أو الخطأ لإدراك الانحرافات في الوقت المناسب (عوادي، 2020، ص 25-26).

ومن بين مؤشرات الأداء المالي: نذكر منها:

أ-نسب السيولة: هذه المجموعة من النسب تقيس قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهم نسب السيولة، نذكر:

-نسبة التداول: توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الأجل، لذلك فهي تؤثر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة وارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة الشركة وتحسب وفق الآتي (النعيبي و التميمي، 2008، ص 90):

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

-نسبة السيولة السريعة: وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة باستثناء البضاعة الجاهزة والمصروفات المدفوعة مقدماً على تغطية الديون قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

-نسبة النقدية: يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي بالتالي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسير موجوداتها الأخرى. ويتم احتسابها على النحو التالي (مفلح، 2006، ص 316):

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب.نسب المديونية (الرفع المالي): تركز نسب المديونية على قياس مقدرة المؤسسة على خدمة الديون طويلة الأجل وسدادها عندما يحين ميعاد استحقاقها، كما أنه عندما يحين ميعاد استحقاق تلك الديون فإن المؤسسة يجب أن تكون قادرة على سداد تلك الديون إما من أموالها الخاصة، أو الاقتراض من جديد، ومن أهم نسب هذه المجموعة:

-نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية: ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (القصيرة وطويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

-نسبة إجمالي الديون (الموجودات): تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في تمويل أصولها من أموال الغير، كما تقدم معلومات عن قدرة المنشأة لاستيعاب تراجع الأصول الناتج عن الخسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة إجمالي الديون الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

-نسبة هيكل رأس المال: وتبين هذه النسبة أهمية الديون طويلة الأجل (بالنسبة للمصادر الطويلة الأجل للتمويل) التي تم الحصول عليها من الغير، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا للحكم على المخاطر المالية شأنها في ذلك شأن نسب التغطية، وتحسب هذه النسبة كما يلي (توفيق، 2015، ص 23-24):

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل (الديون طويلة + الممتازة الأسهم + حقوق الملكية)}}$$

-معدل تغطية الفوائد: يتم استخدام معدل تغطية الفائدة أو مرات الفائدة المكتسبة لاختبار قدرة المؤسسة على خدمة ديونها، وتوضح هذه النسبة عدد المرات التي يتم فيها تغطية رسوم الفائدة من خلال الأموال المتوفرة، كلما ارتفعت هذه النسبة ذل ذلك على قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها، وتحسب كما يلي (Enekwe, 2015, p 24):

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد السنوية المدفوعة}}$$

ج. نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها، أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة، في العادة تستخدم عدة مقاييس للربحية وذلك لأن ربحية أي مشروع تتوقف على عدد كبير من السياسات المالية والتشغيلية، كما أن طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة والطرق المحاسبية التي تستخدم تؤثر في مقياس الربحية. ويهتم بها أيضا المستثمرون الحاليون لمعرفة مستوى العائد المحقق على أموالهم المستثمرة في المشروع (كمال، 2009، ص 105).

يشار أحيانا لنسب الربحية على أنها مؤشرات الربح والعائد ونسبة الربحية كنسبة من التأثير النهائي الذي يحققه النشاط (Dusan & ALL, 2016, p77).

الجدول 1. نسب الربحية

النسبة	الصيغة	الهدف
نسبة هامش الربح الصافي	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	تقيس هذه النسبة حجم الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب الناتجة عن كل دينار من صافي المبيعات، ويعتبر كمقياس على كفاءة الإدارة في الإنتاج والبيع والتمويل.
نسبة العائد على الأصول ROA	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالشركة.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الربح بعد الضريبة حقوق الملكية	تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية والممتازة، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان أداء المؤسسة أفضل وأنها تحقق أرباح جيدة، أما إذا كانت منخفضة فإن على إدارة المؤسسة مراجعة سياساتها وخططها في هذا الجانب ومن ثم تصحيحها.
معدل العائد على رأس المال ROI المستثمر	النتيجة الصافية رأس المال المستثمر	تهدف هذه النسبة إلى معرفة مدى قدرة المؤسسة على استغلال أصولها في توليد الأرباح، كما تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات.

المصدر: (خيزر وبورنيس، 2017)

تم تصميم هذا القالب للإخراج بحجم ورق مخصص (A4). يتم تعيين الهوامش على النحو التالي: أعلى = 2.5 سم، أسفل = 2.5 سم، يمين = 2 سم، يسار = 2 سم، التباعد بين الأسطر = 1، يجب وضع مسافة بادئة للفقرات. يجب ترك جميع الفقرات متسقة ومتوازية يمينا ويسيرا.

د- مؤشرات كفاية رأس المال: وظيفة رأس المال الأساسية تأمين وامتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد هناك معيار واحد يمثل مدى كفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك وآخر وفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته، ومن أهم هذه النسب نذكر (محصول و موصو، 2019، ص ص 125-126):

-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، وتشير كذلك على مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل. وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين. وتحسب من خلال العلاقة:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2.2. الإطار المفاهيمي لسياسة توزيع الأرباح

1.2.2. تعريف سياسة توزيع الأرباح: تعد سياسة توزيع الأرباح من السياسات المالية الهامة في المؤسسة التي أخذت قسطا وافرا من الدراسات في مجال الإدارة المالية للمؤسسات، حيث لا تقل أهميتها عن كل من سياسي الاستثمار والتمويل، ذلك أن لهذه السياسة تأثير على عدة جوانب في المؤسسة، ويمكن تبيان مفهوم سياسة توزيع الأرباح من خلال التعاريف التالية:

- "تعبر سياسة توزيع الأرباح عن الطريقة التي تتبعها المؤسسة لإدارة أرباحها، فالمستثمرون من جهة يفضلون الحصول على أكبر قيمة ممكنة من التوزيعات في الوقت الحالي، ومن جهة أخرى ترغب المؤسسة باحتجاز نسبة من الأرباح بغرض إعادة استثمارها، بالتالي التركيز على معدل النمو المستقبلي (سايب و سلاي، 2022، ص 243-249)."

- "سياسة توزيع الأرباح تتعلق بالقرار الذي تتخذه المؤسسة فيما يخص الأرباح التي حققتها خلال السنة، وذلك إما باحتجازها ومن ثم إعادة استثمارها، أو توزيعها على حملة الأسهم سواء كان ذلك في شكل نقدي أو

عن طريق الأسهم (عبد الرحيم، 2010، ص340).

- "هي فلسفة لمجلس الإدارة متعلقة بالأسلوب الذي تنوي المؤسسة إتباعه لمكافحة مساهمها (جوزيف، ماري كلير، ترجمة أمال ليلي، 2010).

- "هي النهج الذي تتبعه المؤسسة من حيث توزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها، وتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم (الحنواوي و العبد، 2002).

من خلال التعاريف أعلاه نجد أن سياسة توزيع الأرباح هي أهم السياسات التمويلية في المؤسسة نظرا لعلاقتها المباشرة بالمساهمين ولانعكاسها على سعر السهم في السوق، فهي معدل التدفق النقدي (وقد يكون عيني) الذي يتلقاه المساهمون كمردود نظير مساهمتهم في رأس مال المؤسسة.

2.2.2. محددات سياسة توزيع الأرباح (مخلوف، 2019، ص13-14): دائما ما يتم التساؤل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة تعد قرارا استثماريا أم تمويليا، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى لتحقيقه.

أ- سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري: تعتمد على النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل ويمتد أثر هذه القرارات على القروض الاستثمارية للمؤسسة، وبذلك يتم اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة للشركة، واحتجاز الأرباح المطلوبة لها ومن ثم يتم توزيع الأجزاء المتبقية على المستثمرين.

ب- سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي: تلجأ الشركة أحيانا إلى توزيع الأرباح بالاعتماد على مصادر خارجية لقروض أو أسهم جديدة، وقد يحدث أثر ذلك مشكلة تمويلية حيث سيؤثر على الهيكل التمويلي للشركة، لذلك فإن الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل عملية توزيع الأرباح يتم في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي ألا يؤدي ذلك إلى اعتراض هدف تعظيم سعر السهم.

حيث أن عملية توزيع الأرباح هي الفرق بين النقدية الداخلية والخارجية المتاحة للمؤسسة وبين ما تحتاجه من أموال لعملياتها الاستثمارية.

3.2.2. نظريات سياسة توزيع الأرباح: يوجد عدة نظريات لسياسة توزيع الأرباح، وهي:

أ- نظرية عدم ملائمة التوزيعات: يرى كل من ميلر ومودغلياني في سنة 1961 أن سياسة توزيع الأرباح غير ملائمة لتحديد سعر السهم وهي أمر لا يهم المستثمر ولا يؤثر على القيمة السوقية للسهم لذلك تدعى أحيانا نظرية الحياد.

وقد استند كل من مودغلياني وميلر في بناء نظريتهما على عدد من الافتراضات، وهي (Miller & Modigliani, 1961, p411-433):

- عدم وجود تكاليف وساطة وغياب الضرائب؛

- لا تتأثر أسعار الأسهم بشكل كبير من عملية بيع أو تصدير الأوراق المالية؛

- لا يتم تكبد أي رسوم للوساطة أو تكاليف المعاملات أو ضرائب التحويل؛

- أن يتصرف المستثمرين بطريقة عقلانية حيث لا يولوا أهمية كبيرة في طريقة زيادة ثروتهم إما على شكل

مدفوعات نقدية أو زيادة في القيمة السوقية لممتلكاتهم.

ويناقش ميلر ومودغلياني أن القيمة الحالية للسهم الواحد بعد دفع أرباح الأسهم تساوي القيمة الحالية للسهم الواحد قبل مدفوعات الأرباح الموزعة. وبالتالي لا تتأثر ثروة حملة الأسهم بقرارات توزيع الأرباح الحالية والمستقبلية ولكنها تعتمد بالكامل على القدرة في زيادة أصول الشركة (Baker, Powell, & Veit, 2002).

ب- نظرية التفضيل الضريبي: تفترض هذه النظرية أن توزيعات الأرباح سوف تخضع لضريبة ستكون أكبر من الأرباح الرأسمالية وبالتالي فإن المستثمرون يفضلون احتجاز الأرباح لتحقيق أرباح رأسمالية ورفع القيمة السوقية للسهم (مرعي و زكريا، 2013، ص 279-299).

ج- نظرية المتبقى من التوزيعات: تقوم هذه النظرية على أن الشركة في البداية يجب أن تقوم بتمويل معظم الاستثمارات المربحة وذات جدوى اقتصادية ومن ثم تقوم بتوزيع ما تبقى من الأرباح على المستثمرين (حداد، 2010، ص 304).

د- نظرية العصفور في اليد: يعتبر كل من جون ليتنر وميرون غوردن من المؤسسين لهذه النظرية وتعتبر عن وجود علاقة بين توزيعات الأرباح وأداء الشركة. حيث يرى المستثمرون أن الأرباح في المستقبل أكثر خطورة من الأرباح في الوقت الراهن لذلك يفضل هؤلاء المستثمرون الحصول على الأرباح في السنة الحالية بدلا من الأرباح في المستقبل للابتعاد عن الأخطار المحتملة (Azeez, 2015)، حيث يرى المستثمرون أن زيادة نسبة التوزيعات النقدية تقلل من المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تؤدي إلى زيادة قيمة السهم نتيجة انخفاض تكلفة رأس المال (Husam & Michael, 2010).

م إ م أ

122

ه- نظرية الإشارة: تفترض هذه النظرية وجود معلومات لدى المدراء الذين يعملون في المؤسسة وعن ضرورة نقل هذه المعلومات بشكل صحيح إلى أصحاب المصلحة وبالتالي فإن القيمة السوقية للسهم سوف تتأثر وفقا لهذه المعلومات إما بالزيادة أو النقصان، حيث أن المستثمرين الحاليين والمتوقعين سوف يتفاعلون مع هذه الإشارات إما بالشراء أو البيع (بريس و بدروني، 2013، ص 12-22).

3. دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي على سياسة توزيع الأرباح للبنك محل الدراسة

بعد التطرق للجانب النظري، سنقوم في الجانب التطبيقي باختبار علاقة سياسة توزيع الأرباح بمؤشرات الأداء المالي لبنك القاهرة عمان، وسنعمد في دراستنا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى 2023، من خلال اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي والمعبر عنها بمعدل العائد على الأصول، ونسبة المديونية، ومؤشر كفاية رأس المال وبين المتغير التابع المتمثل في سياسة توزيع الأرباح والمعبر عنها بنسبة توزيع الأرباح. وذلك وفق عدة خطوات وهي كالآتي:

- حساب متغيرات الدراسة؛

- دراسة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة؛

- دراسة الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة؛

- دراسة العلاقة التفسيرية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع الأرباح.

1.3. عرض متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على الموقع الرسمي لبنك القاهرة عمان وبورصة عمان وذلك لاستخراج قيم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والجدول التالي يلخص قيم متغيرات الدراسة.

الجدول 2. عرض متغيرات الدراسة لبنك القاهرة عمان للفترة (2014-2023)

	DPR	ROA	DR	CAR
2014	36.489	0.901	87.600	12.399
2015	38.865	0.952	87.853	12.147
2016	62.187	0.905	86.460	13.540
2017	72.077	0.521	87.580	12.419
2018	54.533	0.879	88.201	11.798
2019	0.000	1.012	88.522	11.478
2020	130.485	1.072	88.808	11.191
2021	52.312	1.394	89.003	10.996
2022	54.318	1.626	88.522	11.478
2023	38.022	1.892	88.207	11.972

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة.

2.3. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الجدول 3. نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Kolmogorov-Smirnov^a

Sig	Variable
0.200	DPR
0.098	ROA
0.200	DR
0.200	CAR

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية البالغة لكل من نسبة توزيع الأرباح، معدل العائد على الأصول، نسبة المديونية، مؤشر كفاية رأس المال قد بلغت القيم التالية على التوالي 0,200، 0,098، 0,200 و 0,200 وهي قيم أكبر من 0.05 وبالتالي فالمتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ولهذا يمكن استخدامها في النمذجة، مع العلم أنه تم استبعاد كل من: نسبة الاحتياطي القانوني و معدل العائد إلى حقوق الملكية لأن دالتهما كانت أقل من 0.05 وأكتفينا بالمتغيرات التي تتبع التوزيع الطبيعي والذي يعتبر شرط ضروري في النمذجة.

3.3. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول 4. نتائج اختبار الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	
33.256484	53.92880	0.000	130.485	DPR
0.405537	1.11540	0.521	1.892	ROA
0.742335	88.07560	86.460	89.003	DR

0.742476	11.92380	10.996	13.540	CAR
----------	----------	--------	--------	-----

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة توزيع الأرباح قد بلغت أعلى قيمة لها خلال العشر سنوات الأخيرة 130.485% وأدنى قيمة 0.00%، في حين قد بلغت بالمتوسط ما يعادل 53.92880% وبانحراف معياري قدره 33.256484%، ما يعني معامل اختلاف قدره 0.61667 ما يعني عدم وجود استقرار في سياسة توزيع الأرباح، في حين بلغت أعلى قيمة للعائد على الأصول قيمة قدرت بـ 1.892% وأدنى قيمة 0.521%، في حين بلغت قيمتها بالمتوسط 1.11540% وبانحراف معياري قدره 0.405537 ما يعني معامل اختلاف قدره 0,36 إذن تشتت منخفض، بالمقابل بلغت نسبة الديون إلى إجمالي الأصول أعلى قيمة بقدر 89.003% وأدنى قيمة بقدر 86,460%، حيث كان المتوسط الحسابي لها في نفس الفترة 88,07560% بانحراف معياري قدره 0,742335%، ما يعني معامل اختلاف قدره 0,00842، بالمقابل بلغت أعلى قيمة لمؤشر كفاية رأس المال 13.540% وأدنى قيمة 10.996%، وبمتوسط قدره 11.92380% وبانحراف معياري قدره 0.742476 ومعامل اختلاف قدره 0,06226% ما يعني تشتت منخفض.

4.3. اختبار نتائج تحليل الانحدار ومعالم الانحدار لمتغيرات الدراسة

الجدول 5. نتائج الانحدار المتعدد

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	ر	ر ²	قيمة ف	دلالة ف	بيتا	قيمة ت	دلالة ت	معامل تضخم التباين
DPR	ROA	0.214	0.046	0.169	0.848	(18.362)	(0.538)	0.607	1.272
	DR					8.264	(0.443)	0.671	1.272
	CAR					(537.628)	(0.954)	0.377	2301208.817

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من أجل معرفة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والمتغيرات المفسرة (معدل العائد على الأصول، نسبة المديونية، مؤشر كفاية رأس المال) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والتي اعتبرت فيه متغيرات: معدل العائد على الأصول، نسبة المديونية، مؤشر كفاية رأس المال كمتغيرات تفسيرية ومتغير سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) المقدرة 0.169 بدلالة (0.848) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغيرات المفسرة تفسر 04.6% من التباين الحاصل في سياسة توزيع الأرباح وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (ر²). كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد على الأصول بقيمة سالبة تقدر بـ 18.362 وهي غير دالة إحصائياً حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة ت والدلالة المرتبطة بها. ويعني ذلك أنه كلما ارتفع معدل العائد على الأصول بوحدة واحدة كلما انخفضت نسبة توزيع الأرباح بـ 18.362 وحدة. وكذلك جاءت قيمة بيتا لمتغير نسبة المديونية بقيمة 8.264 وهي غير دالة إحصائياً فكلما ارتفعت نسبة الديون بمقدار وحدة رافقه ارتفاع في نسبة توزيع الأرباح بمقدار 8.264 وحدة. كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن معامل تضخم التباين للنموذج كان بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول ونسبة المديونية قدر بـ 1.272 أصغر من 3 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بالنسبة لمتغيري معدل العائد على الأصول ونسبة المديونية، على عكس مؤشر كفاية رأس المال الذي يقدر معامل تضخم التباين فيه ما قيمته 2301208.817 أكبر من 3 مما يشير إلى وجود مشكلة التعددية الخطية لمتغير

م إ م أ

124

مؤشر كفاية رأس المال، ولهذا تم اسقاطه من النموذج.

كما نستطيع كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

سياسة توزيع الأرباح (المتوقعة) = $(-653.451) + 18.362$ العائد على الأصول + 8.264 نسبة المديونية + خطأ التنبؤ.

من خلال التحليل أعلاه نستنتج أنه توجد علاقة تفسيرية لمتغير معدل العائد على الأصول و نسبة المديونية على سياسة توزيع الأرباح ولكنها غير معنوية، في حين تم اسقاط مؤشر كفاية رأس المال من النموذج، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية العدمية التي تنص على: لا توجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع الأرباح لبنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023). وينفي فرضية الوجود التي تنص على: توجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي وسياسة توزيع الأرباح لبنك القاهرة عمان خلال الفترة (2014-2023).

4. الخاتمة

توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كالتالي:

1.4. النتائج

- تعتبر مؤشرات الأداء المالي مقاييس كمية تستخدم لتقييم الأداء المالي للبنك، حيث تظهر قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية، كما تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل؛

- تعد سياسة توزيع الأرباح من القرارات المالية المهمة ذات البعد الاستراتيجي في البنوك، وذلك لما يتضمنه من عمليات وإجراءات مهمة تنعكس على اتخاذ القرار فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو احتجازها؛

- النموذج المستخدم في الدراسة بين أن ما نسبته 4.6 % من التغيرات في سياسة توزيعات الأرباح النقدية التي ينتهجها بنك القاهرة عمان يعود إلى النسب المالية التي يتضمنها النموذج. وهي نسبة ضعيفة جداً؛ أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 95.4% من التغيرات فتعود لعوامل أخرى تقع خارج نطاق النموذج؛

- تفاوت أثر المؤشرات في درجة التأثير، فكان لمؤشر كفاية رأس المال الأثر الأكبر في سياسة توزيع الأرباح، يليه معدل العائد على الأصول، يليه نسبة المديونية، لكن يبقى التأثير غير معنوي على سياسة توزيع الأرباح في المؤشرات الثلاثة؛

- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مؤشر كفاية رأس المال وسياسة توزيع الأرباح؛

- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدل العائد على الأصول وسياسة توزيع الأرباح؛ النتيجة تتوافق مع كل من: دراسة (نادر و حيدر، 2015) ودراسة (Cheng-Wen, Hui-Hsin, San-Jung, & Tuyet Nhu, 2013) ودراسة (Bouresli & Fayez, 2005) ودراسة (Fakhra, Sajid, & Muhammad, 2013). (Huynh, 2022)، وتختلف مع: (Huynh, 2022)، وتختلف مع: (Bouresli & Fayez, 2005) ودراسة (Fakhra, Sajid, & Muhammad, 2013).

- وجود علاقة طردية غير معنوية بين نسبة المديونية وسياسة توزيع الأرباح؛ والنتيجة تتوافق مع دراسة: (Fakhra, Sajid, & Muhammad, 2013) ودراسة (Cheng-Wen, Hui-Hsin, San-Jung, & Tuyet Nhu, 2013). (Huynh, 2022)، وتختلف مع دراسة (Bouresli & Fayez, 2005).

2.4. التوصيات

م إ م أ

125

-تدعوا الدراسة الباحثين إلى القيام بالمزيد من البحوث المماثلة على القطاعات الاقتصادية الأخرى في بورصة عمان. وأخذ عوامل أخرى بالتحليل مثل قائمة التدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح النقدية. والمؤشرات الحديثة للأداء المالي، إضافة إلى ضرورة توسيع عينة الدراسة وسنوات الدراسة للحصول على قيم أكثر دقة ومدلولية.

-العمل على تطوير أساليب إحصائية تدرج ضمن التقارير المالية للبنوك تقيس أثر مؤشرات الأداء المالي خاصة الحديثة منها على سياسة توزيع الأرباح، وذلك لمساعدة مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

-ضرورة تطوير الثقافة المالية لدى المستثمرين وأصحاب المصالح بأهمية المعلومات المحاسبية الخاصة بسياسة توزيعات الأرباح، لما لها من أثر على بقاء واستمرارية المؤسسة. وذلك من خلال تعزيز جودة المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح، ودعمها بالمؤشرات التاريخية والتنبؤية -إشراك المساهمين في الحوار حول الطريقة المثلى لسياسة توزيع الأرباح.

6.المراجع

1.6.المراجع باللغات الأجنبية

- Azeez, L. (2015). Relationship Between Dividend Payout and Firms Performance: Evaluation of Dividend Policy of OANDO PLC. International journal of contemporary Applied sciences.
- Baker, H. k., Powell, G. E., & Veit, E. (2002). Revisiting the dividend puzzle. Review of Financial Economics.
- Bouresli, A., & Fayez, A. A. (2005). Exploring Determinants of Dividend Payout Policies:Evidence from Kuwait Stock Exchange. Arab Journal of Administrative Sciences, 12(2), 313-344.
- Cheng-Wen, L., Hui-Hsin, H., San-Jung, p., & Tuyet Nhu Huynh, N. (2022). Exploring the determinants of company's dividend payout policy in Vietnamese stock market. Journal of applied finance-banking, 2(12).
- Dusan, B., & ALL. (2016). Financial Analysis of Selected Company-Research Papers Faculty of Materials Science and Technology Slovak. University of Technology, 24(37), 77.
- Enekwe, C. I. (2015). The Relation ship between Financial Ration Analysis and Corporate Profitability: a study of selected quoted oil and gas companies in negeria. Eworpean journal of Accounting ,Auditing and Finance Reseach, 3(2), 24.
- Fakhra, M., Sajid, G., & Muhammad , T. K. (2013). Factors Influencing Corporate Dividen Payout Decisions of Financial and Non-Financial Firms. Research Journal of Finance and Accounting, 4(1), 35-47.
- Husam, A. N., & Michael, R. (2010). Dividend Policy: A Review of theories and Empirical Evidence,. International Bulletin of Business Administration, 9.
- Miller, M., & Modigliani, F. (1961). Dividend Policy Growth and The Valuation of Shares. Journal of Business , 411-433.

2.6.المراجع باللغة العربية

إبراهيم تومي. (2021). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشري العائد على الأصول

- والعائد على الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال 2008-2018. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(2)، 601.
- أنطوان جوزيف، كابيور هرار ماري كلير، و سرييس ترجمة أمال ليلي. (2010). قاموس الأسواق المالية. الجزائر: مطبعة الأوراق الزرقاء.
- جليلة بن خروف. (2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة بومرداس.
- حميدي العلي أسعد. (2012). الإدارة المالية (الإصدار 02). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- خضر، بورنيسة. (2017). دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. دراسات اقتصادية، 17 (27)، 61.
- دريد آل شبيب كمال. (2009). مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة (الإصدار 02). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سميح محمد الأغوات توفيق. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية (رسالة ماجستير). 23-24. كلية العلوم الإدارية والمالية -قسم المحاسبة-، الأردن: جامعة الإسرء.
- صبي إدريس وائل محمد، و منصور الغالي طاهر محمد. (2008). أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن (الإصدار 01). دار وائل للنشر والتوزيع.
- عادل عشي. (2002). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم -دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة- (رسالة ماجستير). رسالة ماجستير، ص 37. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة-.
- عاطف جابر طه عبد الرحيم. (2010). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الرحمان مرعي، و نائلة زكريا. (2013). أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم. مجلة جامعة تشرين (5)، 279-299.
- عبد القادر بريس، و عيسى بدروني. (2013). محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (10)، 12-22.
- عبد الله سايب، و بوبكر سلاي. (2022). أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة وقرار المستثمر- دراسة ميدانية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر-. مجلة البشائر الاقتصادية، 243-249.
- عدنان تايه النعيمي، و أرشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة-. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- فايز حداد. (2010). الإدارة المالية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- فلاح الحسيني حسن، و عبد الرحمن الدوري مؤيد. (2003). إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر_ (الإصدار 02). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- محمد صالح الحناوي، و جلال إبراهيم العبد. (2002). الإدارة المالية-مدخل القيمة واتخاذ القرارات-الاسكندرية: الدر الجامعية.
- محمد عقل مفلح. (2006). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. الأردن: دار أجاندين للنشر والتوزيع.
- محمود الشواورة فيصل. (2008). الإستثمار في بورصة الأوراق المالية-الأسس النظرية والعلمية-(الإصدار 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- منير عوادي. (2020). استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية-دراسة حالة مؤسسة صيدال خلال الفترة(2013-2017)(أطروحة الدكتوراه). 25-26. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- نعمان محصول، و سراح موصو. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 3(2)، 123.
- نهاد نادر، و محمد حيدر. (2015). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للمؤسسات المدرسة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37(3).
- نورة محمدي. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة(أطروحة دكتوراه). أطروحة دكتوراه، 55. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- وسيم سلمان مخلوف. (2019). أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات-دراسة على المصارف في سوق عمان للأوراق المالية-(رسالة ماجستير). 13-14. الجامعة الافتراضية السورية.